الفصل الرابع

نموذج الدولة الإسلامية الأولى
فى مدينة الرسول ﷺ

تأصيل الموضوع

كان الصراع على منصب رئيس الدولة (الإمام ـ الخليفة) هو الموضوع الأكبر الذى تفرق المسلمون إزائه، وبسببه ثارت الخلافات التى شهدت سلوكيات من العنف المسلح والاقتتال، كان أولها الفتنة الكبرى التى حدثت فى نهايات عهد الخليفة الثالث عثمان بن عفان ومن بعده الخليفة الرابع على بن أبى طالب وما أدت إليه هذه الفتنة من حرب أهلية بين المسلمين.

كذلك عرف تاريخ المسلمين تفرقهم وتحزبهم إلى فرق وجماعات ـ بدءًا من الخوارج والشيعة ـ لكل منها فلسفتها فى الحكم واستحقاقه مستندة إلى العقيدة الدينية، وتعتبر كلها من العوامل السلبية التى نالت من وحدة المسلمين ودولتهم، وبدا الأمر خاصة منذ «التحكيم» وكأنه فاصل بين نظامين سياسيين:

- **الأول**: يقوم على البيعة (الانتخاب) والاختيار وتلاحم الأمة بالخليفة (رئيس الدولة).
- **الثانى**: يقوم على توارث الملك والرئاسة وإقامة حواجز منيعة بينه وبين الأمة وتنحيتها عن أن تكون فاعلة.

كما كان مقتل الخليفة الثالث حادثًا حاسمًا لا يكاد يدانيه فى خطره حادث آخر فى التاريخ الإسلامى، فمنذ ذلك الحين صار للسيف القول الفصل فيما بعد، وفتح باب الفتنة، ولم ينسد بعد ذلك أبدًا انسدادًا كاملًا[1].

ويرى بعض المؤرخين أن جماعة المسلمين قد انشقت وتفرقت شيعًا وأحزابًا كل منهم يحاول أن يفرض سلطانه السياسى وأن يلجأ للسيف تأييدًا لإمامته على الإمام الحاكم بالفعل. ومع ظهور الفرق السياسية التى جرّت إليها قضايا دينية، بدأ فتح السبيل أمام امتزاج السياسة بالدين، وكان كلما انتصرت السياسة انتصرت قضاياها وشدت الأفكار الدينية إليها.

وكذلك كلما اعتصم الفقيه بالسياسة كلما زاد وزنه وسادت قضاياه، وكان الموقف السياسى إذا تعرّى تعلق الاهتمام أكثر بالأفكار الدينية للحصول على الصبغة الشرعية ومثال ذلك استقلال الأمراء السياسى من حيث الواقع وانفصالهم عن الخلافة استقلالًا فعليًّا، ليس شرعيًّا[2]. وفى ظل هذه الأوضاع اتسعت الهوة بين واقع الحكم السياسى وبين المعايير الخلقية فى الإسلام، وصار الفارق واضحًا وكبيرًا بين النظام السياسى فى الدولة الإسلامية الأولى فى مدينة الرسول وما جاء بعدها مباشرة فى عهد الخلفاء الراشدين، وبين النظم السياسية التى قامت بعد ذلك ابتداء من عصر بنى أمية.

من هنا أصبح من الصحيح والمصلحة فى وقتنا الحالى الاسترشاد بنموذج الدولة الإسلامية التى أقامها الرسول ﷺ ودعمها الخلفاء الراشدون إذا نحن أردنا أن نقيم الصلة الصحيحة والمفيدة بين نظمنا السياسية وبين مبادئ الإسلام الصحيحة النقية التى تستند أساسًا إلى المرجعيات العليا لهذا الدين (القرآن ـ السنة ـ الإجماع) لتكون أمور السياسة والقانون شأنها شأن سائر المسائل الدينية من العبادات وغيرها فى الاهتمام . لقد كان الرسول ﷺ مؤسسًا لدولة سياسية قانونية؛ إذ لم تكن مهمته علمية دينية فحسب وإنما سياسية تشريعية أيضًا؛ لأن الإسلام عقيدة وشريعة ونظام اجتماعى.

---

(١) راجع الدكتور محمد إبراهيم الفيومى «الفرق الإسلامية وحق الأمة السياسى»، الناشر: دار الشروق.
(٢) المرجع السابق.

إن تجارب التاريخ وأحداثه لا ينبغى أن تدعونا إلى اليأس أو التراجع عن المبدأ بل ينبغى أن نقوم بدراستها دراسة موضوعية محايدة لنستخلص منها العبر والنتائج التى يمكن أن ترشدنا فى الإصلاح وفى تحقيق المصالح وتجنب الأخطاء ونحن نحاول بلوغ مستوى الدولة العصرية الحديثة المبنية على مبادئ الإسلام النقية الأصلية كما طبقها الصدر الأول، ونتجنب ما جاء بعدها ـ عبر التاريخ ـ من سلبيات، ومن هنا نبدأ حديثنا فى هذا الفصل عن نموذج دولة الإسلام الأولى فى مدينة الرسول ﷺ.

نموذج دولة المدينة المنورة

نعرض هذا النموذج لدولة الإسلام الأولى فى المدينة المنورة من منظور أنها كانت دولة عصرية وحديثة بمقياس زمانها الذى نشأت فيه وعاصرته، وذلك بهدف المذاكرة والإفادة من المبادئ التى قامت عليها والقيم التى سادت فيها والروح التى حركت مواطنيها والدستور الذى حكم نظامها والقانون الذى طُبّق فيها.

وجدير بالذكر أن عصر الخلفاء الراشدين الذى أعقب هذه الدولة الأولى للإسلام والمسلمين قد ترسّم فى زمانه مبادئ هذه الدولة مع تطوير بنيانها ومؤسسات إدارتها بما يتمشى مع متغيرات الظروف المستجدة فى أعقاب وفاة النبى ﷺ ثم نتيجة اتساع رقعة الدولة ذاتها وماترتب على ذلك من آثار نتجت عن دخول قوميات غير عربية الأصل فى إطارها مع ما استجد مع ذلك من اتصال بتقاليد وعادات ونظم وفلسفات وفدت على الإسلام من هذه الشعوب التى دخلته عن اقتناع واعتقاد قوى فى مبادئه السامية.

كل هذه الظروف جعلت من الضرورى للخلفاء الراشدين أن يطوروا من نظم الإدارة وأبنية المؤسسات القائمة بما يواكب أوضاع العالم المتغير آنذاك، ولكن بمزيد من التمسك بمبادئ وتعاليم الإسلام التى كانت، مع تعاظم دور الاجتهاد وتنامى فقه الدين والدولة معًا، هى المرجع للكيان المكتمل لتلك الدولة الوليدة فى عصرها الأول وما تلاه من عصر الخلفاء الراشدين. و لانقصد من سوق هذا النموذج أن يكون ـ كما كان بالضبط فى ماضى زمانه ـ هو نفس النموذج المتصور لدولة عصرية حديثة فى زماننا

اليوم أو فى مستقبل أيامه، وإنما سقنا هذا النموذج لنسترشد بنظامه من خلال المبادئ والفكر اللذين قام عليهما هذا النموذج، والتى كانت سباقة فى عصرها فى تطبيق قيم عليا مثل العدالة والمساواة والإخاء واحترام حقوق المواطنين وحرياتهم، وتقدير الرأى الحر واحترامه والالتزام بالشورى فى ظل تنوع الاجتهادات فى أمور الدين والدنيا معًا.

لقد كان نموذج دولة المسلمين الأولى قائما على عدة مبادئ أساسية من أهمها:

١- التوحيد فى المعتقد الدينى وفى السلوك الفردى لمواطنيها.

٢- الدولة القانونية.

٣- حرية الرأى وحرية التعبير عنه.

٤- الشورى.

٥- التعددية فى الرأى المرتبطة بتنوع الاجتهادات فيما لا نصّ فيه من القرآن أو السنة فى إطار وحدة الهدف.

٦- الإخاء والمساواة فى المواطنة وأمام القانون.

٧- اختيار الحاكم عن طريق البيعة الخاصة والعامة، أى الترشيح الذى يتبعه انتخاب عام حر للمواطنين أو استفتاء عام.

٨- القيم الأخلاقية، التربية على أساسها والتطبيق لها فى سلوك الأفراد، حكامًا ومحكومين.

٩- احترام حقوق الإنسان وحرياته، ووضع الضمانات التى تجعلها واقعًا مطبقًا وأمرًا منفذًا يحرص عليه الحاكم قبل المحكوم.

١٠- تقدير دور المرأة فى المجتمع، ونشاطها الإيجابى فى مؤسساته.

١١- نظام إدارى متطور وفقًا لمتطلبات الدولة.

١٢- منهاج علمى نابع من تقدير الإسلام للعلم والعلماء ودورهم القيادى فى شئون حياة الناس الدينية (العبادة ـ الأخلاق) والدنيوية (الدولة ومؤسساتها).

١٣- مراعاة حكمة الأحكام والمقاصد العليا للشريعة الإسلامية نظريًّا وتطبيقيًّا حتى لا يعوقهما الجمود أو ضيق الأفق أو التخلف عن مجاراة الأوضاع والظروف المستجدة فى عالم ذلك الزمان واتساع رقعة الدولة ومسئولياتها تجاه مواطنيها وتجاه شعوب الأرض.

إن من واجب المسلمين اليوم أن يقدموا لأنفسهم أولًا، وللعالم من حولهم - خاصة النامى، نموذجًا للدولة الحديثة يستمد أصوله من مبادئ الإسلام وتعاليمه بمرجعيته من القرآن والسنة والاستعانة بفقه التراث فيما يحققه من مصلحة مع الاجتهاد العقلى المبنى على الأصول العليا للإسلام والعلوم الحديثة، وأن يقدموا أيضًا نموذجًا للإنسان المتحضر المتمسك بقيم الأديان السماوية الأخلاقية، اعتقادًا وسلوكًا، وأن يطبقوا ذلك كله فى واقعهم حتى يمكن أن يجدوا لأنفسهم مكانًا فى عالم اليوم، وحتى يمكن أن ينالوا احترام الآخرين لهم.

النموذج الأول: يحتاج إلى تضافر جهود العلماء والباحثين من كافة الدول المسلمة ويمكن أن يتم من خلال مؤسسات وهيئات منظمة المؤتمر الإسلامى، كما يمكن أن يتم بالنسبة للدول العربية المسلمة من خلال مؤسسات وهيئات جامعة الدول العربية، ولو اقتضى الأمر تعديل أو تطوير ميثاقهما ليتمكنا من تحقيق الهدف المنشود.

أما النموذج الثانى: فيحتاج إلى تضافر جهود المجددين المصلحين والدعاة المستنيرين فى كافة الدول المسلمة، وأيضًا العلماء من داخل المؤسسات والهيئات الدينية الرسمية أو من خارجها من الجمعيات الدينية الأهلية فى كل دولة مسلمة بما يتناسب مع ظروف كل دولة ومستواها من التمدن والتحضر، ويكون ذلك عن طريق التوجيه والإرشاد والتربية وتقديم القدوة الحسنة وتنمية الوعى، وأيضًا بالجزاء المناسب فى حالتى التواكل أو ضعف الهمة والعزيمة، ويحتاج النموذجان معًا إلى توجيه وترشيد وتدعيم من الحكومات والمؤسسات التربوية والتعليمية والاجتماعية والثقافية والسياسية التابعة لها وبمبادأة تكون خطواتها الأولى القضاء على الأمية ونشر التعليم وتنمية الوعى الحضارى وبيان أهمية دور العقل والعلم فى بلورة نموذج الدولة الحديثة والإنسان الحديث،

والقضاء على موروث الجهل والخرافة فى الدين وكل معتقد وسلوك غير سليم يؤثر بالسلب على تحقيق الهدف المنشود.

والدولة العصرية الحديثة ـ كما ذكرنا ـ لا تقوم من فراغ أيديولوچى، ولا تبدأ من الصفر، ولا تقوم كلية على الفكر المستورد أو نقله بالتقليد، وإنما هى تقوم بالبناء على ماهو قائم، وذلك عن طريق الإصلاح الجذرى من خلال ترشيد المفاهيم الدينية الحضارية لتستمد بالعقل والحكمة والحداثة والفكر المستنير والتجديد والوسطية والاعتدال، ومن دروس تاريخ الازدهار الحضارى للمسلمين وأيضًا من سلبيات التراجع الحضارى لهم فى ضوء مستجدات العصر الذى تبدأ فيه خطوات بناء الدولة الحديثة والتفهم لتطوراته المستقبلية والتخطيط لمواجهتها والتعامل معها، والمعتقد عندى أن الحكام والمحكومين معًا هم أداة بناء هذه الدولة، الحكام (السلطات) فى قيادة الإصلاح وتبنى أصوله، والمحكومين (الشعوب) فى تحريك خطواته والاستجابة لأصوله ومراقبة مسيرته.

ومن هذا المنطلق وفى النظام الديمقراطى، تأتى أهمية توفير الحكومات لمناخ سياسى يسمح بالتعددية الحزبية التى تمثل الاتجاهات الفكرية المختلفة.

إن الإسلام هو قدرنا وواقعنا، وهو إيماننا ووعينا، وهو خصوصيتنا وذاتنا، به ارتبط ماضينا وبه يرتبط حاضرنا ومستقبلنا، وواجبنا جميعًا هو الارتقاء إلى مستوى مبادئه الشاملة الصالحة للتطبيق فى كل زمان وكل مكان بما يتلاءم مع الظروف الواقعية والناتجة عن مستجدات الزمان والمكان، وبما يصلح منها ويوجهها الوجهة الصحيحة لخدمة كل إنسان، أيًا كان معتقده الدينى.

إن التعددية الحزبية هى الشكل العصرى الحديث لتنظيم العمل السياسى فى الدولة الحديثة بما تتيحه هذه التعددية من الرأى والرأى الآخر، وبما تنظمه من أسلوب المعارضة التى تستهدف المصلحة العامة، وبما توفره من قنوات للتعبير عن الأفكار النظرية وبرامجها التنفيذية، وبما تتيحه من تداول للسلطة.

وللتعددية فى الرؤية الإسلامية عدة أشكال فى التطبيق فى إطار النظام الديمقراطى

حسب ظروف كل دولة مسلمة على حدة، مما يعنى أنه لايجوز القول أن شكلًا واحدًا ومعينًا منها هو الذى يعبر عن التعددية فى الإسلام، وأذكر من هذه الأشكال النماذج التالية:

الأول: التعددية الحزبية كالتى تعرفها النظم الديمقراطية فى الغرب، باعتبارها نموذجًا حديثًا للشورى وحرية الرأى وتنوع الرؤية الإصلاحية تحقيقًا للهدف الواحد.

الثانى: تعددية الرأى التى تستند إلى مجلس نيابى واحد أو مجلس شورى، يحقق النظام الجمهورى (أو الملكى) البرلمانى.

الثالث: التعددية فى ظل نظام المجلسين النيابيين على أساس دولة رئاسية أو برلمانية تضع ضوابط وقيودًا على سلطات رئيسها.

* * *

obeikan.com